

كوبي - جلسة المشاركة المجتمعية: المجموعة المعنية بالدراسة الفنية حول الوصول الى بيانات التسجيل غير العامة  
الإثنين، 11 آذار (مارس) 2019 - من الساعة 01:30 م إلى 03:00 م بتوقيت اليابان الرسمي  
ICANN64 | كوبي، اليابان

رام موهان: طاب يومكم جميعاً. سوف نبدأ جلسة المشاركة المجتمعية: المجموعة المعنية بالدراسة

الفنية حول الوصول الى بيانات التسجيل غير العامة في غضون بضعة دقائق فقط. شكرًا.

طاب مساءكم. اسمي رام موهان وأنا منسق المجموعة المعنية بالدراسة الفنية حول  
الوصول الى بيانات التسجيل غير العامة أو سنشير إليها لاحقاً بالرمز TSG-RD. تبقى  
لدينا 90 دقيقة مقررة لهذه الجلسة.

من المتوقع أن نأخذ 45 دقيقة من الـ 90 دقيقة المقررة لهذه الجلسة للسير في العملية  
التي مررنا بها وسنقدم لكم مسودة نموذج فني لتعليقاتكم وملاحظاتكم ومدخلاتكم.

وتتمثل توقعاتنا في أن هذه الجلسة ستكون جلسة تفاعلية. فهذه ليست الجلسة الوحيدة.  
لقد اجتمعنا بالأمس واليوم مع فريق العملية المعجلة لوضع السياسات وسنجتمع غدًا  
كذلك، وإننا نسعى للاجتماع مع عدة مجموعات أخرى أيضًا لتقديم ما أنجزناه.

وبذلك دعونا نستعرض جدول أعمالنا. نحن نخطط لتغطية هذه المواضيع. نتوقع أن يكون  
لدينا متسع من الوقت لمعالجة أي أسئلة لديكم. وأعتقد أن لدينا أشخاص هنا يهتمون أيضًا  
بالاطلاع على التعليقات التي تأتي من المشاركة عن بُعد، لذلك سنكون قادرين على  
التعامل مع ذلك أيضًا.

لذلك، اسمحوا لي أن أستهل حديثي قليلاً بمقدمة حول المجموعة المعنية بالدراسة الفنية.  
ولخوض هذا النقاش والدخول في خضم تدشيننا لتلك المجموعة ومعرفة ماهيتها، لننقل  
الحديث إلى يوران.

يوران ماربي:

شكرًا لك يا رام. قبل أن أبدأ، أود أن أشكر أعضاء المجموعة على العمل الشاق الذي بذلتموه خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة بالإضافة إلى الجهود الأخرى التي تبذلونها. عندما أنظر إلى المسألة من إطار خارجي، فأنا سعيد حقًا بوجود متطوعين يقومون بهذا العمل. إذًا، لماذا هذه المجموعة؟ أولاً، نتحدث عن شيء مثير للاهتمام من الناحية القانونية مع حل تقني محتمل. لدي بعض النقاط التي أود تكرارها وعلى الأرجح أنكم سمعتموني أقولها ربما 200 مرة من قبل.

إن القانون العام لحماية البيانات محدد ويدور حول دور وحدات التحكم ومعالجة البيانات والمسؤولين عن جمع البيانات وحفظ البيانات واتخاذ قرارات بشأن البيانات يخضعون للقانون العام لحماية البيانات.

وفي عالمنا، يصبح ذلك الأطراف المتعاقدة. ليس لدى ICANN.org بصفتها الكيان القانوني قاعدة بيانات. وأعتقد أن هذا سيكون بمثابة مفاجأة بالنسبة لكم.

وعلى وجه التحديد، كان من الواضح جدًا بالنسبة لنا منذ فترة طويلة أنه من الصعب جدًا القيام بأي نوع من نموذج الوصول الموحد باستخدام مركبة واحدة، لأن الأطراف المتعاقدة كأفراد تتحمل تلك المسؤولية القانونية.

ما يعنيه هذا هو أنه حتى لو كانت لدينا سياسة حيال ذلك - أرى أن السيد ستيف كروكر قد وصل. هل يمكنني الإشارة إلى أن ستيف كروكر كان يعمل معي خلال الأشهر الثلاثة الماضية؟ مرحباً ستيف.

مرحباً!

ستيف كروكر:

إنه لأمر رائع أن أقول ذلك. عذراً. هذا هو افتراضنا وهو أن على الأطراف المتعاقدة اتخاذ قرارات فردية.

يوران ماربي:

لذلك بدأنا في البحث عن حلول مختلفة وكيفية تقليل المسؤوليات القانونية للأطراف المتعاقدة عندما يتعلق الأمر بنظام WHOIS. وأنا لا أعرف إذا كنتم تتذكرون في برشلونة، تلقيت رسالة أعتقد أنها وصلت من جميع الأطراف المتعاقدة تقريباً، الذين قالوا: "لماذا لا تخرج وترى ما إذا كان هناك أي حل محتمل لتقليل مسؤولياتهم القانونية لإنشاء نموذج الوصول الموحد؟"

فإذا لم نغير التفسير الحالي للقانون بواسطة هيئات حماية البيانات أو توصلنا إلى [شيء يغير] خطة اللعبة، كما تعلمون، فمن الصعب حقاً القيام بنموذج وصول موحد، لأننا لا نستطيع تفويض شيء يتجاوز القانون أو أعلى منه من مؤسسة ICANN. فالقانون ينطبق كذلك على ICANN.

لذلك كانت الخلفية التي بدأنا بها هذه المناقشة حقاً هي أننا أجرينا محادثات أيضاً داخل المفوضية الأوروبية حول بدائل مختلفة وبدأنا في البحث فيما إذا كان من الممكن أن تصبح ICANN قانونياً المكان الذي تذهب إليه وتطرح السؤال. وقد تم إعداد الفكرة، والتي تستند نوعاً ما إلى بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل، وتفيد الفكرة توجيهك إلى ICANN بسؤال ثم ينقل السؤال بطريقة آمنة وفقاً لمبادئ القانون العام لحماية البيانات إلى الأطراف المتعاقدة. والشخص الوحيد الذي يمكنه الآن الإجابة على هذا السؤال هو الطرف المتعاقد وهو ICANN.

يبدو ذلك سهلاً للغاية بشكل عام، لكننا أدركنا أيضاً أننا بحاجة إلى معرفة تقنية حقيقية للعمل على هذا النموذج. وبدلاً من أن نجلس داخل ICANN ونصمم نموذجاً، قررت بناء على قراري - وأعتقد أنه قرار حكيم - أن أطلب من رام جمع مجموعة من الأشخاص ذوي المهارات التقنية العالية للنظر في ذلك.

والآن يأتي السؤال الأهم وهو ماذا سيحدث الآن بعد هذا العرض التقديمي؟ أولاً وقبل كل شيء، أتطلع لمعرفة معلوماتك حول الحل الذي عملتم عليه.

والآن ما سنقوم به بعد ذلك ولأنه جزء من نظام رئيسي، فذلك نوع من نقطة تبادل. وفي هذا الصدد، لا بد من وجود شخص يعرف من سي طرح السؤال. حسنًا، [غير مسموع] تسمى هذه المصطلحات العامة بمراكز الاعتماد.

وهناك العديد من مراكز الاعتماد. ويمكنني أن أذكر لكم على سبيل المثال وكالة Europol. أعرف أن هناك أيضًا أجزاء من هذا المجتمع يبحثون في طرق مختلفة لإنشاء مراكز الاعتماد. وقد اقترحنا منذ فترة طويلة أن تكون المنظمة العالمية للملكية الفكرية خيارًا محتملاً.

والفكرة هي ربط مراكز الاعتماد هذه التي تتحقق من هوية الجهة الطالبة، وتتحقق من صحة الأسئلة من خلال هذه [الآلية، تطرح] السؤال الذي يذهب إلى الأطراف المتعاقدة. وقد ساهمنا جميعًا في إنجاز ذلك العمل. نعزم العودة إلى سلطات حماية البيانات لطرح السؤال البسيط: هل يقلل ذلك من المسؤولية القانونية للأطراف المتعاقدة؟

إذا كانت الإجابة بنعم - وهنا نستخدم كلمة "توجيه"، وإذا كانت أي هيئة حماية بيانات ستدرس هذه المسألة، فإن التوجيه في المنظور الأوروبي هو في الواقع ملزم قانونًا بهذا المعنى، وذلك يشير إلى أنه عندما تعطي هيئة حماية البيانات إجابة مكتوبة على سؤال، فإن ذلك يعد جزءًا من عملية صنع القرار الخاصة بهم. ذلك، فهو إجراء أقوى. أعتقد أن هذه هي الكلمة الأنسب. ولا يمكن لهيئة حماية البيانات التصريح بشئ دون أن يكون ضمن الإطار القانوني.

وبالتالي فإن الفكرة من ذلك هي أنها تمنح مجتمع ICANN بالفعل، في حال حدث ذلك، الفرصة لوضع سياسات لنموذج الوصول الموحد. من الجهات التي يصرح لها بالوصول إليه وما رأينا بالخصوصية والولوج إلى المعلومات؟

الهدف من هذا هو عدم التخطي على مسؤولية عمل السياسة داخل ICANN، بل في الواقع أن تكون قادرًا على إبلاغ مجتمع ICANN بالإمكانيات القانونية لنموذج الوصول الموحد، أو مهما أردنا تسميته.

وأريد أن أذكركم في حال ذهبتم إلى صفحة الويب الخاصة بهيئات حماية البيانات، فستلاحظون أن الصفحة تشير إلى التالي: "نحن لسنا شركة استشارية، يتعين عليك القيام بعملك الخاص." ولتلقوا التوجيه القانوني من أي هيئة لحماية البيانات، يتعين علينا بذل كافة الجهود لتحقيقه وخاصة مع المفوضية الأوروبية.

فنحن من القلائل الذين تلقوا بالفعل أي توجيهات خلال آخر - ما نسميه عملية [calzone]. ولغايات ضبط السجل، أنا لا أملك صلاحية تسمية أي مشروع داخل ICANN.

لذا، هذه أحد المشاكل [غير مسموع]. عندما تحدثنا عن المواصفات المؤقتة، كان لدينا بالفعل توجيهات قانونية من هيئات حماية البيانات. وتذكروا على ماذا ينص التوجيه القانوني. فهو ينص على [أنا نمتلك الحق]، يمكننا جمع البيانات. لم ينص على [ذلك]، إلا أنه أشار إلى قدرتنا على جمع البيانات.

كما أشار التوجيه إلى قبولهم أن لدينا نموذجاً مغطى ويضم بعض المعلومات العامة وبعض المعلومات غير العامة. لذلك، كان ذلك توجيهاً قوياً وهاماً جداً بالنسبة لنا. فبدونه، أعتقد أن عمل هيئة حماية البيانات [غير مسموع] سيكون أكثر صعوبة.

والآن، نحن في موقف لا نمتلك فيه نصيحة قانونية للمرحلة الثانية وهذا ما نسعى لمعالجته. سأفتح المجال للمناقشة أو الأسئلة.

لا أحد؟ أشعر أنني وحيد فجأة.

سؤال واحد فحسب. هل المساءلة المخفضة كافية؟ ثمة العديد من الشركات التي تستثمر بالمليارات. فهل يكفي الإشارة إلى أن هناك احتمالية لتخفيض مسؤوليتهم؟ ألا يمكننا الحصول على إجابة أكثر دقة عن الفئات التي لا تقبلها هيئات حماية البيانات؟

سيادة غير معروفة:

يوران ماربي:

نعم، أتمنى ذلك. فالأمر عائد إلى هيئات حماية البيانات. القانون هو - إن القانون العام لحماية البيانات مهم. لقد كنت منظمًا، وفي الواقع، فإن القانون العام لحماية البيانات مثير للاهتمام تقنيًا. أعتقد أن لدي حس سيء بالفكاهة، لذا فقد وصفته ذات مرة بقانون [الأم]، لأنه عندما كنت في سن المراهقة، كانت والدتي تقول إنني أستطيع الخروج إذا تصرفت جيدًا. ثم خرجت وتصرفت بشكل جيد، وعلى ما يبدو، كان لديها رأي آخر في السلوك أكثر مني.

وعندما أخبرها أحدهم أنني أسوء التصرف، فحينها واجهت مشكلة. وهذا هو القانون في الواقع. فالقانون يؤكد على أنه ينبغي عليك أن تفعل ما تعتقد أنه صحيح. طالما كنت قادرًا على الشرح، فلا بأس بذلك. ولكن إذا لم تستطع، فسألاحقك.

إنها مسألة مفتوحة للتفسير. وذلك يشكل أحد مشاكل القانون، فعلى الأطراف المتعاقدة الفردية اتخاذ تلك القرارات بأنفسهم. ولدى ICANN بصفتها هيئة قانونية من خلال عقودنا مشكلة كبيرة في تنفيذ أحكامها على الأطراف المتعاقدة.

روبنز كول:

روبنز كوهل، nic.br. لدي تعليق واقتراح. التعليق هو أنه في حين أن أحد الدوافع هو تقليل المسؤولية، هناك إمكانية لهذا النموذج لتخفيض التكاليف التشغيلية في معالجة نموذج الوصول الموحد. لذلك هناك حوافز سلبية وإيجابية على حد سواء يمكن أن تؤدي دورها هنا.

لكن اقتراحي هو أن لا تسعى ICANN لجعل هذا النموذج إلزاميًا. أي شيء يتم فرضه عادة ما يكون له رد فعل، و"لماذا يحدث ذلك؟ لماذا يحدث بتلك الطريقة؟" ولكن إذا كان هناك شيء اختياري ولكنه يتمتع بتغطية قوية داخل مساحة نطاق المستوى الأعلى العام، فقد يكون أقوى من شيء إلزامي، لأنها لا تفرض بالقوة. وهذه فكرة.

يوران ماربي:

[غير مسموع] الشيء الثاني هو أننا بالفعل في ICANN في عقودنا لدينا ما نسميه التنازلات عندما تحل القوانين المحلية محل التزاماتنا التعاقدية. ويمكنكم القول بأن هذا تنازل كبير جداً. في الواقع، لقد بدأت بالفعل في 28 دولة عضو بالإضافة إلى دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية وما إلى ذلك.

ICANN ليست ولا يجب أن تكون في وضع يمكنها من - لا يمكننا فرض ما إذا كان لدى القانون المحلي يقول أي شيء ليس في مصلحتها. وأنا أقول هذا - سمعت بالأمر أن هذا مجرد حلم. نعم، لكن في بعض الأحيان قلنا أننا سنحاول القيام بذلك.

هل أعطيها احتمالية بنسبة 100%؟ لا، لكني اعتقدت أنه من المهم بدرجة كافية التحقيق في إمكانية تقليص المسؤولية القانونية للأطراف المتعاقدة. وبطبيعة الحال، إذا تمت الموافقة على ذلك - لأنه سيكون شيئاً يقبلونه، فهو أيضاً وفقاً للقانون - يجب أن تكون نصيحة هيئة حماية البيانات صارمة قانوناً، بحيث يمكن أن تشعر بالثقة من أن شخصاً ما يتخذ هذا القرار لصالحه. ومن الصعب [غير مسموع]

ولكن من ناحية أخرى، تعد ICANN كمؤسسة ترتيباً طوعياً إلى حد ما. تستند العقود المبرمة مع الأطراف المتعاقدة لدينا إلى السياسات التي وضعها المجتمع من خلال عملية وضع سياسة تصاعدية. لذلك بطريقة ما، نحن نمثل نموذج إجماع، والإجماع يعني القبول. ولكنني أستوعب النقطة التي تثيرونها. إلا أننا لسنا جهة حكومية.

لدي بضعة أسئلة. المعذرة ولكنني لست جزءاً من العملية المعجلة لوضع السياسات ولست على دراية إذا كانت هذه المسائل قد تم التعامل معها. أود أن أعرف أمرين في الواقع. يمنح القانون العام لحماية البيانات المستخدمين النهائيي وصولاً إضافياً مصحوباً بمزيد من المسؤولية للاطلاع على بياناتهم. فهل يمكن أن تخبرني ما إذا كان المستخدم النهائي، صاحب موقع الويب الذي يريد أن يرى الأشخاص معلوماته على سبيل المثال، في هذا النموذج الجديد، هل سيكون هناك مربع يقول أن المعلومات عامة أم أن المعلومات يجب أن تبقى سرية؟ هذا أول سؤال.

سيده غير معروفة:

ثانياً، سمعت شخصاً من أحد المسجلين يقول بالأمس لسيدة كانت تطلب الوصول للمستهلكين الذين أرادوا التحقق من صحة موقع الويب هذا لسوء الحظ، نظراً لأن المسجلين لم يتمكنوا من بيان الفرق بين الفرد والشركة، ولن يوضحوا ذلك التمييز على الإطلاق. فهل من الصحيح أولاً أن التمييز بين الأفراد والشركات لن يكون مقررًا في النظام الجديد؟

في الواقع، إنك تطرحين أسئلة حول السياسة وهي تدور في نطاق فريق عملية وضع السياسات. لذا، فهو سؤال متعلق بالسياسة ولست أنا أو أي شخص يجلس على هذه الطاولة لديه أي مشاركة في السياسات.

يوران ماربي:

إنني أرسم خطأ صارماً جداً مع ذلك، لأنني أعتقد أن هذه الأسئلة يجب أن تنتمي [في العمل والسياسة في نهاية المطاف، في] واحد أو اثنين. يحتوي الحل التقني على هدف محدد واحد، وهو معرفة ما إذا كنا نستطيع تقليل المسؤولية القانونية للأطراف المتعاقدة.

وأوافق على حقيقة واحدة - الأمر الذي يجعل سؤالك ذكياً للغاية - وهي أنه يمكن أن يكون للمشرعين وهيئات حماية البيانات، آراء حول عملية وضع السياسات الحالية، والذي قد يكون له تأثير. ولكن ليس لدينا الجواب حتى الآن.

يعد التشريع أيضاً جديداً إلى حد ما، وهناك عدد قليل جداً من الدعاوى القضائية [غير مسموع] للبيانات الخاصة وبيانات الخصوصية. عندما يتعلق الأمر بسؤالك الأول حول ما إذا كان من الممكن إجراء اشتراك كامل إذا كنت ترغب في ذلك، فأنا لا أعرف بالفعل إجابة هذا السؤال.

مرحباً. اسمي بنديكت أديس وقد كنت عضواً في فريق العملية المعجلة لوضع السياسات. لذلك، متحدثاً من منظور العملية المعجلة لوضع السياسات وليس كعضو في هذه

بنديكت أديس:

المجموعة الفنية، يمكنني أن أخبرك أننا ناقشنا فكرة الاشتراك من قبل صاحب الاسم المسجل لنشر تفاصيله كثيرًا. وكانت هذه المسألة قيد الدراسة.

الجواب ربما نعم، سيكون ذلك ممكنًا. ولكن في الوقت الحالي، لا أعتقد ذلك. ولكنه ما يزال قيد التفكير والدراسة. إجابة على سؤالك الثاني حول التمييز القانوني الطبيعي، هناك عدد من الأسباب الصعبة. يبدو أن هذه المسألة هي أحد المسائل التي تبدو للوهلة الأولى أمرًا سهلًا نسبيًا، إلا أنها تحمل في طياتها جانبًا من التعقيد عند النظر إليها بشكل منفصل. فعلى سبيل المثال، هناك مؤسسات لها الحق في الخصوصية في بلدانها بموجب القانون المحلي. يمكنك أن تتخيل أن عيادة إجهاض قد يحق لها ذلك.

لذلك هناك مستوى من التعقيد حول هذا السؤال وهذا يعني أننا لم نجب بنعم أو لا على هذا السؤال في العملية المعجلة لوضع السياسات، لكننا أجلنا هذا القرار للمرحلة الثانية. ولكن أشكرك على هذه الأسئلة الجيدة.

شكرًا لك يا بنديكت، شكرًا لك يا يوران، وشكرًا على الأسئلة التي وجهت من الحضور. ومع طرح المزيد من الأسئلة حول مسائل السياسة والقضايا الأخرى، فبال تأكيد، يمكنكم إحضارها إلينا وسنعمل كنقطة انطلاق لإرسالها إلى مختلف المجموعات التي قد يكون لها النهج ذات الصلة بهذه الأسئلة.

حسنًا، اسمحوا لي - ويوران.

رام موهان:

سأنزل هناك واستمتع.

يوران ماربي:

حسنًا. شكرًا.

رام موهان:

يوران ماربي:

شكرًا.

رام موهان:

حسنًا. لتحدث قليلاً عما أنجزناه وكيف بدأنا به. لقد قدم لكم يوران فكرة عن طريقة البدء بالعمل. إن الغرض من المجموعة المعنية بالدراسة الفنية هو استكشاف الحلول الفنية للمصادقة على بيانات التسجيل غير العامة والتصريح بها وإتاحة الوصول إليها لأطراف ثالثة لها مصالح مشروعة مبنية على بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل. فهذا هو الغرض.

ويوجد الآن ميثاق للمجموعة المعنية بالدراسة الفنية. هذا كله منشور في الميثاق. إذا نقرتم على عنوان URL الذي ترونه على الشاشة أمامكم، فستتمكنون من الوصول إلى جميع هذه المعلومات.

الآن، كنا واضحين للغاية كما ذكر يوران وكما حاولنا أن نضيف هنا قدر الإمكان، أن المجموعة المعنية بالدراسة الفنية لن تتخذ أي قرارات أو تقدم أي توصيات بشأن مسائل السياسة. فعلى سبيل المثال، يجب طرح أسئلة حول من يمكنه الوصول وحتى ما هو الوصول وهل ينبغي أن يطلق عليه الوصول وما هي حقوق البيانات التي ينبغي الوصول إليها بموجب الشروط المفروضة وما هي الفائدة المشروعة. هناك مجموعة كبيرة من المشكلات الموجودة، ويسعدنا حقًا وجودها، لكنها ليست ضمن اختصاصنا في معظم الأحيان. فقد كان محور التركيز بشكل واضح على الجانب الفني.

والآن، من هم أعضاء المجموعة المعنية بالدراسة الفنية؟ وكما أشرنا، يوران هو المسؤول الراعي لذلك. وقد طلب مني أن أشكل مجموعة في شهر أكتوبر من العام الماضي. قضيت بعض الوقت في اتخاذ القرارات، وكما ترون يوجد بعض الصور الفوتوغرافية هنا، ولكن الأهم من ذلك كله، فكما تلاحظون جميع أعضاء المجموعة المعنية بالدراسة الفنية حاضرون تقريبًا هنا أمامنا. أعتقد باستثناء موراي من الفيسبوك. أما بقية أعضاء المجموعة فهي حاضرة أمامكم.

لقد كنا محظوظين جدًا لأن عمل المتطوعين في فريق الدعم الفني قد حظي بدعم كبير من فريق ICANN من الدرجة الأولى على الإطلاق، وترى العديد منهم هنا. هناك [إليسا، هناك ديانا] وجون كرين وغوستافو. هناك أيضًا فرانيسكو أرياس الذي ليس معنا هنا. وقد تلقينا أيضًا مساعدة رائعة من يفيتي وكذلك من إيريك في العمل الذي نقوم به.

لذلك، عندما بدأنا، كان من الواضح تمامًا لي أن الطريق للوصول إلى نتائج حقيقية تمثل في أن نجعل المجموعة المعنية بالدراسة الفنية تعمل بطريقة تعتمد على الإجماع وأنه كان علينا أن نكون متكررين في عمليتنا وأن تركيزنا يجب أن يكون من الناحية الفنية. وكان هذا هو نموذج المشاركة الرئيسي الذي تابعناه في عملنا.

وفي الحقيقة، كانت الطريقة التي وضعنا بها العملية معًا للوصول إلى نموذج والتوصل إلى حل هي التالية: بدأنا أولاً بتحديد الأسئلة والاعتبارات الرئيسية. ثم عزفنا الفرضيات الرئيسية. وبعد ذلك، حددنا حالات الاستخدام وكذلك رحلة المستخدم ثم حددنا متطلبات النظام والمتطلبات الوظيفية والتشغيلية والإدارية وكانت جميعها ذات صلة بمتطلبات النظام. لقد قمنا بإنشاء تخطيط للمتطلبات الوظيفية وصممنا بعض النماذج الفاعلة ووضعنا اعتبارات التنفيذ.

وبعد أن أنجزنا كافة المهام التي سمحت لنا بعقد اجتماع وجهاً لوجه الشهر الماضي، فقد أدى ذلك للتوصل إلى حل مقترح. وكانت تلك عملية تكرارية هائلة لدينا، كما وصلتنا العديد من النماذج وتمكنا من متابعة ذلك من خلال النظر إلى ما بدأ أنه جيد أو غير جيد وتوصلنا في النهاية إلى حل مقترح وهو تصميم نموذج فني.

الجزء التالي من مشاركتنا هو - وكما كنا نفعل كل هذا العمل، التوصل إلى نموذج فني، والنظر في نماذج فاعلة. وبعد النظر في اعتبارات التنفيذ والمتطلبات، ظهرت العديد من المسائل التي كانت اعتبارات واضحة في هذا المساحة بأكملها، ولكن كان من الواضح أيضًا أن هذه الاعتبارات وهذه الملاحظات التي أجريناها لم تمثل مسائل شكلت بالنسبة لنا كمجموعة دراسة فنية للعمل عليها فعليًا.

لكن ما نقوم به هو، على سبيل الاكتمال وكمسألة رعاية جيدة حقًا، فنلاحظ هذه الملاحظات وهذه الاعتبارات عند طرحها وستكون تلك جزءًا من الوثيقة الختامية التي سنعمل على نشرها، ولكن جميعها مخصصة حقًا لأجزاء أخرى من المجتمع للعمل بها بدلاً من مجموعة الدراسة الفنية نفسها.

وبمجرد انتهائنا من ذلك، فإن الخطوة التالية هي دعوة المجتمع لتقديم ملاحظاته. هذه إحدى الجلسات التي نبحث فيها عن تعليقات منكم، وبمجرد قيامنا بذلك، في وقت لاحق من هذا الأسبوع، ستجتمع المجموعة المعنية بالدراسة الفنية فعليًا وجهًا لوجه هنا في كوبي لمراجعة التعليقات التي تلقيناها من هنا وننظر فيما إذا كنا بحاجة إلى إجراء أي تغييرات أو تعديلات أخرى على النموذج الذي توصلنا إليه.

ثم سنمضي بعدها بضعة أسابيع - ربما ثلاثة أو أربعة أسابيع أخرى - لتكرار المزيد من العمل الذي قمنا به. ونعتزم الانتهاء من عملنا بحلول منتصف أبريل ونشر ما نعتبره منتج العمل النهائي الخاص بنا لننشره في نهاية شهر أبريل ثم ننقله إليكم وإلى المجتمع وإلى يوران وسنكون بعدها مؤهلين أخيرًا للوصول إلى البند 13 من ميثاقنا.

كنت أتحدث سابقًا عن هذه العملية، وإذا نظرتم إلى ما فعلناه، فإن أول ما أنجزناه هو أن ننظر إلى ما يجب أن تكون عليه الأسئلة والاعتبارات الرئيسية.

إذا عدتم وانتقلتم إلى صفحة [ICANN.org/TSG](https://www.icann.org/TSG)، فستجدون الميثاق هناك، حيث يدرج الميثاق الفئات الرئيسية بالإضافة إلى أسئلة أسفل هذه الفئات. ويوجد حوالي 17 أو 18 سؤالاً ذات صلة بهذه الفئات المختلفة. وقد ساعد ذلك في تنظيم أفكارنا نحو ما يجب دراسته وما يجب تحقيقه في هذه الجوانب.

كانت إحدى المسائل الأولى التي أصبحت واضحة لنا عندما بدأنا العمل هو أننا يجب أن نكون واضحين للغاية بشأن الافتراضات التي كنا نضعها، لأنه بالتأكيد، إذا لم نحدد بعض هذه الافتراضات، فإن بعض العناصر الأساسية ما زالت جهيضة، ولم يتم العمل بها على الإطلاق.

لذا، بدأنا بالعمل بعد هذه العملية، فكانت إحدى أهم الخطوات التي قمنا بها هي إعداد قائمة بالفرضيات الرئيسية. لقد قمنا بتحسين هذه الافتراضات كما قمنا بتكرارها من خلال هذه العملية. لذلك بدأنا في شهر نوفمبر، على ما أظن، بحوالي سبعة أو ثمانية افتراضات فقط، ولدينا ما هو أكثر من ذلك بكثير كلما أنحزنا في العملية. وهذه علامة جيدة. إنها علامة للإقرار بمسائل أخرى.

الآن، أحد النقاط التي أريد أن أوضحها هو عندما نتحدث عن الافتراضات، سواء في الوثيقة أو في الشرائح هنا، ما يجب عليك إدراكه هو أننا لا نؤكد أنفسنا على أن هذه الأشياء الصحيحة التي يجب القيام بها. ما ترونه فعليًا هو أننا نعمل ببساطة على توثيق أن هذه تأكيدات أو أنها افتراضات قد تم إحداثها أو موجودة في هذا المجال وأن أساس عملنا يستند إلى افتراضات صحيحة.

وإذا كانت بعض هذه الافتراضات غير صحيحة أو تحتاج إلى تطوير أو أيًا كان، فمن المحتمل أن يكون لذلك بعض التأثير الضار على النموذج نفسه، وأنا بالتأكيد أتطلع إلى أن أكون في إلى جانبكم جالسًا في الجمهور واستمع إلى المجموعة التالية التي ستذهب وانظر في كيفية تطوير الحل الفني.

لذلك واحدة من أهم الأجزاء في كل هذا هو صحة التأكيدات، حيث يركز اختصاصنا على المكون الفني. إذا رأيت الافتراضات التي نتخذها هنا وإذا رأيت عناصر السياسة أو كنت تشعر بأنك يجب أن تتساءل عما إذا كانت هذه الافتراضات ستصمد فعلاً، فلدينا بعض العبارات هنا.

يرجى تقديم الأسئلة إلينا، ولكن عليكم أن تدركوا أيضًا أننا لسنا في وضع يسمح لنا بتقديم أي إجابات موثوقة بشأن ما إذا كانت هذه الافتراضات مناسبة أم لا. ما نريد معرفته هو ما إذا كانت هذه الافتراضات التي نضعها، وهل فائنا بعض الافتراضات وما إذا كانت الافتراضات التي نقدمها خاطئة تمامًا، وبالتالي قد تقوض من صحة النموذج الفني.

حسنًا بعد تحديد إطار العمل، اسمحوا لي أن أنقل الميكروفون إليك، ستيف، واسأل عما إذا كان بإمكانك عرض شرائح الافتراضات علينا.

ستيف كروكر:

شكرًا لك يا رام. الصورة هنا هي الصورة المفاهيمية الأساسية التي يتم فيها الاستفسار عن بيانات gTLD غير العامة من خلال بوابة ICANN والتي تستفيد من أوراق الاعتماد التي يتم تطبيقها على الاستعلام المحدد وعمليات المصادقة والترخيص هناك وتتاح لها الوصول إليها.

هناك 12 فرضية. وقد أشرت إلى ستة منها في الأقواس المبينة في هذه الشريحة وسأريكم الـ 12 فرضية في الشريحة التالية. النموذج الأساسي هو أن بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل هي الآلية التي سيتم استخدامها، وبالتالي سيتم إهمال الوصول إلى المنفذ 43، وأن الوصول إلى بيانات gTLD غير العامة يتم فقط عبر هذا الوصول بوساطة، وسيتم التعامل مع الاستفسارات من مصادر غير مصادقة وفقًا لسياسة ذات صلة وأن ICANN تشرف على حماية الاعتماد والصلاحيات المرتبطة بكل هذا.

تدرج هذه الشريحة كافة الـ 12 فرضية. تلك الفرضيات المبينة في الأعلى هي التي قمنا بتغطيتها للتو، والأخرى الموجودة في الأسفل هي فرضيات مختلفة تتعامل بفعالية مع التطور والتخصيص والمسائل ذات الصلة التي تنتبثق عند الكشف عن النموذج. لذا، لا بد من وضع عملية للتعامل مع التغييرات التي تطرأ في مجموعة البيانات والقواعد، فيجب أن تطابق استخدام بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل وأن تتطور وفق ممارسات بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل الحالية. يجب أن تكون عملية رائدة، وأن تنعكس خيارات السياسة وممارسات التطبيق العملي.

هذا بالضرورة عرض تقديمي مقتضب ومضغوط للغاية. فأصح بقراءة التقرير لمعرفة المزيد من التفاصيل. ننتقل إليك يا رام.

رام موهان:

شكرًا لك، ستيف. لذا، بعد أن قدمنا هذه الفرضيات، وإذا استطعنا الانتقال إلى الشريحة التالية، فقد توصلنا إلى تحديد مجموعة من حالات الاستخدام. وقد تحدثتم إليكم سابقًا عن العملية التي اتبعناها. فكانت حالات الاستخدام هي الجزء التالي من العمل الذي أنجزناه. أندي، أتساءل إذا كنت لا تمنع باطلاعنا على ذلك الجزء.

أندي نيوتن:

بالتأكيد. إذًا، حالات الاستخدام التي مررنا بها - وكان هذا تكرارًا مرة أخرى، لذا عدنا وصقلناها مع مرور الوقت، لكننا أردنا التحدث عن المستخدمين المصرح لهم والأشخاص الذين يحتاجون إلى حد ما للوصول إلى هذه المعلومات. كان إنفاذ القانون من بين العناصر التي كررناها مرارًا، لكن كان هناك آخرون، مثل الباحثين في مجال الأمن ومحامي الملكية الفكرية وأشخاص من هذا القبيل. إلا أنهم طلبوا الوصول إلى استفساراتهم العديدة أو احتاجوا لإجراء استفسارات استخدام فردي مرة واحدة.

كما أشرنا أيضًا أن المستخدمين الذين يتلقون التفويض عبر الإنترنت، يتعين عليهم الحصول على هذا التصريح في أسرع وقت ممكن، ثم مرة أخرى، لدينا أيضًا حالة استخدام ثالثة حيث قلنا أن هناك حاجة لبعض المستخدمين للوصول إلى البيانات المرتبطة بهم. كما أننا بحاجة إلى دعم حالات الاستخدام والتي لا يصرح فيها للمستخدم المفوض له برؤية البيانات.

وأخيرًا، تحدثنا عن المستخدمين الذين هم موضوع تلك البيانات وكيفية وصولهم إليها. ومن هنا، تمكنا من الخروج ببعض متطلبات النظام الأساسية. ومرة أخرى، كان هذا تكرارًا أيضًا. في البداية، بدأنا من خلال النظر في المكونات المختلفة للنظام، ثم قمنا بتوسيعه قليلاً. ولكن بشكل عام، قلنا أن ذلك يجب أن يكون مبنياً على معايير الإنترنت، ويجب أن يدعم IPv6، ويجب توزيعه أو أن يكون قادرًا على دعم نموذج موزع، ونحتاج إلى استخدام بروتوكولات آمنة مثل أمن طبقة النقل وغيرها من البروتوكولات الآمنة المناسبة التي قد تكون قابلة للتطبيق على الأنظمة التي نحددها هنا.

أحد الأشياء التي توصلنا إليها على الفور كانت فكرة إنشاء بوابة ويب للأشخاص الذين يحتاجون إلى الإسراع في الطلبات أو الطلبات لمرة واحدة، تلك الأنواع من المتطلبات. فلدينا متطلبات لبوابة ويب تستند إلى المتصفح على أن يتم تشغيلها من قبل ICANN.

كما تطرقنا إلى المصادقة وتحديد الصلاحيات المفوضة. وقسمنا هذه النقاط إلى جزئين. أردنا أن تكون الصلاحيات المفوضة إن أمكن إلى الوكلاء المؤهلين وفقاً لسياسة ICANN. ثم تحدثنا عن كيفية قيامنا بهذا بالفعل، وكان لدينا مفهوم بوابة بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل التي تديرها ICANN والتي تستفسر عن الأطراف المتعاقدة

وخوادم بروتوكول الوصول الى بيانات التسجيل الخاصة بهم. وأكدنا على أهمية دعم البوابة للعديد من المتقدمين المصادق عليهم وهوياتهم والسياسات المختلفة التي تتوافق مع ذلك.

وأن تكون مخصصة للتعامل مع الوصول المحبب إلى عناصر البيانات المختلفة وأن تدعم تمرير سمات مقدم الطلب إلى الأطراف المتعاقدة وعندما تحصل على طلب غير مصرح به يجب على البوابة معرفة مكان إعادة توجيه ذلك. نحن بحاجة إلى دعم الأتمتة كذلك.

ثم كانت هناك خوادم بروتوكول الوصول الى بيانات التسجيل تديرها الأطراف المتعاقدة وكانوا بحاجة إلى الاستجابة بشكل أساسي للطلبات الواردة من بوابة بروتوكول الوصول الى بيانات التسجيل التابعة لـ ICANN.

اسمحوا لي أن أعرض بعض متطلبات النظام العامة. لدينا متطلبات حول التسجيل والتدقيق حيث نريد تسجيل هذه الاستفسارات. كما نحتاج إلى خاصية الاحتفاظ بالبيانات ووسيلة للتسوية بين الاستفسارات الصادرة من جميع تلك الأطراف حتى نتمكن من إجراء عمليات التدقيق والتعامل مع إساءة استخدام النظام.

أحد الجوانب الأخرى لمتطلبات النظام ككل هو أننا نظرنا إلى اتفاقيات مستوى الخدمة والأداء، وقلنا أنه يجب أن تكون هناك اتفاقيات مستوى الخدمة لجميع الأنظمة الفرعية لأنه بدون ذلك لن نعرفون أبداً ما هو الجزء المتعطل في النظام. لذلك، يجب أن يتوفر نوع من الضمانات لمتابعة ما يجري.

وأخيراً، نظرنا في متطلبات أمان المعلومات ونود أن نذكر بشكل أساسي أن هناك حاجة إلى تقييم ما هي المتطلبات لذلك، ثم يجب أن تكون هناك طريقة للخضوع للتدقيق وتوفير معلومات التدقيق لأولئك الذين يطلبونها. وإذا كانت هناك انتهاكات، فينبغي توفر طرق للإبلاغ عن هذه الانتهاكات.

وأخذنا بالاعتبار كذلك الضوابط التنظيمية وقلنا أن مثلها يجب أن يخضع لبرنامج إدارة استمرارية العمل ونحتاج إلى التأكد من استخدام جميع تقنيات التخزين المشفرة المستخدمة

حاليًا والتي هي أفضل ممارسة حالية. لذا أعتقد أن هذا كل شيء. سكوت، هل ترغب بعرض النموذج نفسه؟

سكوت هولينبيك: بالتأكيد. شكرًا لك يا آدي. لذلك واستنادًا إلى عنوان الشريحة، يعتمد النموذج الذي توصلنا إليه كاقترح على بروتوكولين يستندان إلى المعايير، هما الارتباط بالمعرّف المفتوح والمصادقة المفتوحة.

قبل أن أذهب إلى هذه الشريحة المليئة بالمصطلحات التقنية الصعبة، أريد أن أريكم صورة. هذا الرسم التخطيطي الصغير يعكس تدفق البيانات، وهو تطور بسيط في الرسم التخطيطي الذي أظهره لك ستيف، مع مزيد من التفاصيل حول التفاعلات بين الجهات الفاعلة والتدفقات بين عناصر البيانات المختلفة.

إذا كنت على دراية بخدمات تسجيل الدخول الفردي وصلاحيات الوصول إلى موارد الويب وطلب منك تسجيل الدخول باستخدام بيانات اعتماد تويتر أو عنوان بريد جي ميل أو معرف فيسبوك، من الناحية النظرية، فإنك على دراية بالنموذج بالفعل. من الواضح أن هناك العديد من التفاصيل حول ذلك ولكن تدفق البيانات مماثل جدًا.

فدعونا الآن نلقي نظرة سريعة ثم سنعود مرة أخرى إلى هذا الموضوع. حسنًا، هناك بعض المتطلبات الأساسية اللازمة لتشغيل أنظمة تسجيل الدخول الموحد. أولاً، لابد من توفر مزودي خدمات إضافيين. يجب أن تكون هناك عملية لإتاحة وصول هؤلاء المزودين، ومن الواضح أنه ينبغي تنفيذ أعمال تطوير برمجية لكي تكون هذه الخدمات جاهزة للعمل.

يجب أن يكون لدى الجهات الطالبة، وهو المصطلح الذي استعارناه من العملية المعجلة لوضع السياسات لتحديد الأشخاص الذين يطلبون البيانات، بيانات اعتماد تم إصدارها لهم من خلال مزود المعرف. ومزودي المعرف هم أحد الجهات الفاعلة الجديدة. ويتمثل جزء من مسؤوليتهم عند إصدار بيانات الاعتماد هذه في ربط سمات المعرف ببيانات الاعتماد.

أحد الأشياء اللطيفة حول هذا الحل بالتحديد هو أنه يعمل اليوم بشكل سريع دون تثبيت باستخدام الخدمات التي توفرها شركات مثل جوجل ومايكروسوفت وياهو التي تدعم الارتباط بالمعرّف المفتوح والمصادقة المفتوحة. وقد تبين أن مزودي الخدمة لا يعرفون شيئاً عن بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل وبالتالي لا يوجد لديهم ارتباط ببيانات الاعتماد الإضافية هذه حتى الآن. وإننا نعمل في ذلك الشأن.

لذلك بمجرد أن يتم استيفاء المتطلبات الأساسية، تبدأ العملية بأكملها عندما ترسل الجهة الطالبة طلب بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل إلى خدمة وصول باستخدام شكل من أشكال تطبيق العميل. تتلقى خدمة الوصول هذا الطلب ونظراً لأن خدمة الوصول لا تعرف من الجهة الطالبة، فإنها ترسل إعادة توجيهه إلى العميل للتفاعل مع ما يسمى بمزود المعرّف.

الشيء التالي الذي سيراه المستخدم هو نوع من أنواع الويب يتم تشغيله بواسطة مزود الكيان حيث يُطلب منه تقديم بيانات الاعتماد الخاصة به. يمكن أن يكون اسم مستخدم وكلمة مرور أو يدعم استخدام شهادات العميل إذا كان هذا هو ما تفاوض بشأنه مزود المعرّف والعميل في وقت مسبق.

ولكن دعونا نقول لمجرد التأكيد بأن بيانات الاعتماد مؤكدة وموثوقة. ثم الشيء التالي الذي سيراه العميل أو المستخدم هو طلب اختيار وحدات معرّف متعددة، هذه هي السمات التي تحدثنا عنها، كما سيطلب منهم بعدها تقديم موافقتهم على مشاركة هذه المعلومات مع الطرف المعول الأساسي، أو الكيان أو خدمة الوصول التي تتحكم في الوصول إلى هذه المعلومات المحمية.

وحينها تستجيب الجهة الطالبة وتملاً جميع هذه النماذج ثم تنقر على زر الإرسال، وبناء عليه، يقوم مزود المعرّف بإرجاع ما يسمى رمز الترخيص إلى العميل ثم يرسل إعادة توجيهه مرة أخرى. ويسمى إعادة توجيهه http بخدمة الوصول والتي تبدأ عملية إعداد استعلام بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل.

تأخذ خدمة الوصول رمز الترخيص وتستخدمه لاستخراج نقاط معتمدة من البيانات تسمى أجهزة Token من مزود المعرف. وترسل هذه الأجهزة مجددًا إلى العميل. وتضم هذه الأجهزة معلومات عن المعرف مرتبطة بالجهة الطالبة بالإضافة إلى معلومات حول الدولة لتحديد الترخيص.

يملك العميل أجهزة token، ثم يتم إرسال استعلام بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل مع معلومات هذا الجهاز إلى بوابة بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل التابعة لـ ICANN. وعندما تتلقى البوابة هذه المعلومات، تبدأ معالجة استعلام بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل الفعلي.

تتلقى البوابة الاستعلام وأجهزة Token، ثم ترسل وحدات المعلومات إلى جهة مرخصة خارجية للتحقق منها. تعالج الجهة المرخصة هذه المدخلات وتضمن أن تكون معلومات المعرف صالحة وأن مطابقة الاستعلام مع السمات ملائمة، ومن ثم ترجع نتيجة التحقق إلى البوابة. وستكون نتيجة ذلك إما "نعم، يمكن المتابعة" أو "لا، هذا الشخص غير مصرح له بما يطلبه".

فعلى افتراض أننا مرخصون، ستقوم البوابة بعد ذلك بإرسال استعلامات بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل إلى خوادم بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل للأطراف المتعاقدة المناسبة، وهي إما سجلات أو أمناء سجل حسب الاقتضاء وذلك لسحب جميع البيانات غير العامة وعمليات البوابة وتصفية هذه الردود لتكوين استجابة بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل كاملة ومن ثم إرجاعها إلى العميل. وبناء عليه، يعرض العميل النتيجة على الجهة الطالبة.

ومرة أخرى، هذه صورتنا بنموذج ملخص. تدفقات البيانات ذاتها. لنتابع.

شكرًا. سكوت، إذا أمكنك أن تتوقف لحظة وتوضح مزود المصادقة وخدمة المصادقة، فقد قمنا بتقسيمهما عن قصد وعرضهما على حدة، وأعتقد أنه سيكون من المفيد - كان

رام موهان:

لدينا بعض الأسئلة بالأمس حول ما إذا كانت النية لجعل المصطلحين ضمن مجموعة واحدة، وإذا كان من الممكن توزيعهما. فأعتقد أنه من المفيد التحدث قليلاً عن هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرينا مناقشات حول فكرة من هو مزود المعرف وما هو الدور المناط به.

سكوت هولينيبيك:

بالتأكيد يا رام لا يوجد أي مشكلة. نعم، فإن أي شخص منكم على دراية بكيفية عمل WHOIS اليوم - وأفترض أن كل شخص جالس في هذه القاعة على دراية بألية العمل - سيتعرف على اثنين على الأقل من الجهات الفاعلة في هذا النموذج. العميل وخوادم سجل/أمناء سجل بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل.

حسناً، هذا النموذج لا يعمل بشكل جيد عندما يتعين عليك اتخاذ قرارات بشأن تحديد المعرف والمصادقة والتحكم في الوصول. وهذا هو المكان الذي تأتي فيه هذه الخدمات المستندة إلى المعايير. تم تصميم الارتباط بالمعرف المفتوح والمصادقة المفتوحة لمنحنا التسهيلات التي نحتاجها لتحديد العملاء بشكل صحيح ومصادقتهم واتخاذ قرارات التحكم في الوصول استناداً إلى السمات المرتبطة بمعرفاتهم.

ولكن ذلك يؤكد على أننا بحاجة إلى إضافة لاعبين إضافيين في هذا المزيج، وسيكون اللاعب الأول هو خدمة وصول بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل التابعة لـ ICANN. ولدينا ضمن مجموعتنا الصغيرة ما يسمى بالوكيل. فإذا كانت لديكم فكرة عن كيفية عمل الوكيل، فيمكنك بالتأكيد التفكير بالطريقة ذاتها. فهو كالوسيط. يتلقى الاستعلامات ثم يقرر من الذي يحتاج إلى المشاركة وكيفية توجيه الاستعلام بشكل مناسب.

ولكن أحد أهم الأشياء التي يتعين على الخدمة القيام بها عندما تحصل على استفسار هو أنها تحتاج إلى معرفة من تتحدث، وتقوم بذلك من خلال مزود المصادقة وخدمة الترخيص.

والآن، بالنسبة إلى طريقة عمل البروتوكولات، يمكن تنفيذ هذه الخدمات بواسطة كيان واحد يوصف أحياناً بأنه مزود المعرف، أو يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى جهات فاعلة مختلفة. يدعم النموذج الذي وصفناه أساليب التشغيل، وفي النهاية، ربما ستكون مسألة سياسة تحدد بالضبط كيفية تنفيذ الوظائف المنقسمة والجهة الفاعلة التي تؤدي الوظيفة.

ولكن كما ترون في هذه التفاعلات، فإن مزود المصادقة يتلقى الاستعلام من خدمة بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل. وهو يتفاعل في الواقع مع العميل. وهذه هي الواجهة المستندة إلى الويب التي وصفتها من قبل. هنا يقدم العميل بيانات الاعتماد. مزود المصادقة هو الذي أصدر بيانات الاعتماد، لذلك فهو قادر على أداء وظيفة المصادقة ولا يجب أن تتعرض خدمة بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل أبداً لهذه المعلومات. فهي تحصل ببساطة على شهادة من مزود المصادقة حول ما إذا كان العميل قد تم تعريفه بالكامل وتوثيقه.

وهذا يقودنا إلى خدمة المصادقة. بمجرد أن تدرك خدمة الوصول إلى بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل أنها تتعامل مع شخص يتم التعرف عليه وتوثيقه على النحو الواجب يجب أن يكون هناك قرار بشأن ما إذا كان لدى الجهة الطالبة مستوى وصول مناسب أم لا لمعرفة ما تطلبه. وكما قلت، هذه وظيفة تقليدية في المصادقة المفتوحة، يتم تنفيذ ذلك [في] مزود معرف، لكنه يسمح لنا بتقسيم هذه الوظيفة إلى خدمة تابعة لطرف ثالث. نحن نصف هذا الاحتمال هنا في النموذج، وتتمثل الطريقة التي يعمل بها في أن يتم إرسال الاستعلام، وتتم المقارنات وفقاً لبعض السياسات التي لم يتم تحديدها بعد، ويتم إرجاع إجابة من نوع متمثل برفع إبهام لأعلى/إبهام لأسفل للخدمة التي تتصرف بعدها عبر بناء واستعلام خوادم بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل للأطراف المتعاقدة. هل هذه التفاصيل كافية يا رام؟

نعم، هذا جيد جداً. شكراً لك يا سكوت. لدينا أمر آخر نود الإشارة إليه. كان هناك سؤال مطروح بخصوص خدمة الوصول إلى بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل لـ ICANN الموجودة، سواء في نموذجنا وهذا يعني البيانات الموجودة مع مصادر مختلفة،

رام موهان:

وما إذا كانت ICANN ستحصل على نسخة من تلك البيانات في نموذجنا أم لا. وسيكون من الجيد تناول هذه المسألة أيضًا.

بالتأكيد. تبقى البيانات المبينة في هذا النموذج مع المصادر المرخصة. ينبغي أن أقدم وصفاً بسيطاً لمصطلح المرخص، فأنا أدرك أن سياسة WHOIS المفصلة على سبيل المثال ذكرت أن السجلات "مرخصة" للبيانات.

سكوت هولينبيك:

لقد اتخذنا وجهة نظر مختلفة بعض الشيء هنا في أن مصطلح مرخص هو الكيان الذي له علاقة بموضوع البيانات. لذا فهي مسألة متعلقة بالمصدر، وحيثما يتم جمع البيانات عن كذب أو أين يتم إنتاجها.

لذلك، هذا أحد الأسباب وراء رؤيتك للانقسام والفصل بين وظائف السجل والمسجل هنا. يحافظ أمناء السجل على البيانات المرخصة لهم. لا تحافظ خدمة بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل لـ ICANN على نسخ البيانات. تنتقل البيانات عبر الخدمة حتى يتم معالجتها، لكن لا يوجد سجل آخر محفوظ غير سجلات الوصول. فالبيانات نفسها ليست منسوخة أو محفوظة أو مخزنة مؤقتًا. إنها عملية انتقالية.

شكرًا جزيلاً. أعلم أنكم تحاولون إنهاء هذه المسألة. لكن أريد فقط أن أستمع في هذه المسألة قليلاً لأن هذا هو جوهر ما وضعناه معاً للقيام به. سؤال آخر تم طرحه، سكوت، هل كانت خدمة الوصول إلى بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل لـ ICANN، والسؤال الذي تم طرحه في نموذجنا، هل تخيل أن كل ذلك مركزي؟ هل نتصور أنه يتم فقط من خلال موقع إلكتروني أو ما إذا كان لدينا آليات مؤتمتة أخرى؟ رقم واحد. أما السؤال رقم اثنان فهو كالتالي: إذا قدمت طلباً غير مصادق، وربما حتى غير مرخص به، للحصول على بيانات عامة أو بيانات مقيدة، وهي بيانات ليست ضمن نطاق المستوى الأعلى العام gTLD، فما هي خطتنا، ورؤيتنا في ذلك؟ فبالنسبة لنظام تمهيد التشغيل وإعادة التوجيه، فقد تكون هناك بعض القيمة كذلك.

رام موهان:

سكوت هولينيبيك:

بالتأكيد. حسنًا، فإننا نتصور خدمة الوصول إلى بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل على أنها واجهة ويب ولكن بوجهين. كما وصف آندي، لدينا حاجة إلى الوصول الآلي عبر الإنترنت، ولكن هناك أيضًا حاجة للوصول غير المتزامن، مما يعني أن هناك شخص ليس لديه بالضرورة أوراق اعتماد، ولكن قد يكون له بالفعل هدف مشروع لطلب المعلومات. لذلك سيكون هناك نوع من الدعم للعميل ربما من خلال ملاء نموذج ويب ومراجعة هذا النموذج ومعالجته ومن ثم إرجاع استجابة بطريقة أخرى.

ومع ذلك وكخدمة ويب، يمكن تطبيق خدمة الوصول إلى بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل بأي طريقة أخرى مماثلة لتطبيق خدمة الويب. وليس بالضرورة من خلال خادم واحد. حيث يمكن توزيعها بالتأكيد في أماكن متعددة للتعامل مع مسائل مثل موازنة التحميل. إنها أفضل الممارسات لدعم خدمات http.

يمكن أن تكون وظائف مزود المصادقة وخدمة الترخيص مركزية، لكن يمكن توزيعهما أيضًا. والنموذج الذي نعرضه هنا هو نموذج لا تكون فيه هذه الوظائف مركزية، ويتم توزيعها بشكل مناسب. من المنطقي أن يتم تنفيذ هذه الوظائف بواسطة كيانات لها علاقات مع الجهات الطالبة، لأنهم يعرفون من هي تلك الجهات. فعلى سبيل المثال، يمكنهم إصدار بيانات الاعتماد هذه واتخاذ القرارات المناسبة لمصادقة التعريف استنادًا إلى العلاقات الموجودة مسبقًا.

وفيما يتعلق بالبيانات العامة، ستلاحظون أن هناك شيئًا واحدًا لدينا هنا وهو توقع أن يكون لدى الأطراف المتعاقدة واجهات عامة للبيانات العامة حتى يتمكن العملاء من إرسال استعلامات مباشرة إلى السجلات وأمناء السجلات. وما سنشير إليه أيضًا هو السياسة التي تحدد أنها بيانات عامة. هل يغطي ذلك هذه المسألة؟

أجل.

رام موهان:

سكوت هولينيبيك:

حسنًا. شكرًا.

شخص غير محدد:

لذلك أود الإشارة إذا سمحتم لي إلى أننا نغطي في وثيقتنا فعلاً التوليفات المختلفة للتقسيم أو الجمع بين مزودي المعرف ومحددات الترخيص ونطلق على ذلك نماذج فاعلة. كما لدينا مجموعة من التوليفات المعرفة في الوثيقة. وأعتقد أن لدينا أربعة منهم.

الشيء الآخر هو العودة إلى المستخدمين غير المصادقين أو المستخدمين غير المصرح لهم. بشكل عام، ما طلبناه هو أن تعمل بوابة بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل لـ ICANN، عندما تتلقى طلبًا لأحد هؤلاء المستخدمين، كخادم تشغيل بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل قياسي بحيث يمكنه القيام بإعادة توجيه على مستوى HTTP إلى المصدر المدرج في ملفات التشغيل لهيئة الإنترنت للأرقام المخصصة.

أحد أسباب طلبنا ذلك هي ليست فقط من منظور نطاق gTLD لـ ICANN حيث يستخدم بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل في سياقات أخرى مثل سجلات الإنترنت الإقليمية وفي مساحة نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد أيضًا.

رام موهان:

شكرًا. شكرًا لك يا سكوت. بذلك، سوف أنقل الكلمة الآن إليك غافين للنظر في الاعتبارات المعنية.

غافين براون:

شكرًا لك يا رام. نعم، وقد ذكر رام ذلك في البداية، لكن أكرر: أثناء إجراء مداولاتنا ومناقشاتنا، حددنا بعض النقاط التي شعرنا أنها لم تكن قد نضجت بالكامل قبل بدء عملنا. لقد شعرنا أيضًا أنه من اختصاصنا لأننا كنا نركز بشكل وثيق على حل فني ولم نكن مهتمين للغاية بالمشاركة في السياسة.

لذلك، سأقوم فقط بتوضيح بعض العناصر هنا. كما ترون هناك عدة شرائح. وسوف نستعرضها جميعاً.

وقد تحدثنا بالفعل لفترة وجيزة عن الاحتفاظ بالبيانات. وكما أشرنا، نحن لا نتصور أن بوابة الوصول تحتوي على بيانات التسجيل أو تخزينها في المصطلحات، فهي تمثل وكيل عكسي ولكن ليس وكيلاً عكسياً للتخزين المؤقت. البوابة لا تخزن أي شيء، فهي تمر فقط بالأشياء التي تحصل عليها من خوادم الأطراف المتعاقدة.

ولكن لا بد من وجود عناصر بيانات محددة مخزنة. فعلى سبيل المثال، السجلات هي العنصر الرئيسي هنا. ونحن ندرك أن هذه السجلات قد تتطوي على بعض المخاطر والقيمة المرتبطة بها، لذلك فإنه من المناسب في مجال السياسة أن يتم تطبيق قواعد الاحتفاظ بالبيانات على تلك السجلات ووجوب تنفيذها.

ومن الواضح أن هناك العديد من العناصر التي يحتاجها النظام ليتمكن من ضمان على سبيل المثال - سنتحدث قليلاً عن الشفافية في الشريحة التالية. من المهم تدقيق النظام لضمان أن ما يحدث عليه يحدث على نحو مناسب. لذلك، يعتبر التسجيل جزءاً أساسياً من قابلية التدقيق، ولكن هناك حاجة لتقليل مخاطر الكشف أولاً لأن حقيقة أن شخصاً ما قد قدم طلباً ما هي في حد ذاتها معلومات ذات قيمة محتملة، وبالتالي وجود سياسة للحد من خطر الكشف عن هذا النوع من المعلومات مناسب للغاية.

كما أشرنا سابقاً إلى اتفاقيات مستوى الخدمة. وبالتأكيد سيكون هناك عدد من الأطراف المعتمدة. يشتمل النموذج الذي وصفناه على عدد من الكيانات المنفصلة المحتملة والتي تعتمد كل منها على توفر خدمات بعضها البعض من أجل أداء الجزء الخاص بها من النظام. ومن الواضح كذلك الأمر أن هناك المستخدمين النهائيين للنظام، والذين يعتمدون أيضاً على توفر هذا النظام من أجل تلبية احتياجاتهم وتحقيق أغراضهم المشروعة لطلب الوصول.

لقد حددنا أنه ينبغي تحديد سلسلة من اتفاقيات مستوى الخدمة وتطبيقها لضمان توفر النظام واستقراره.

نوصي أيضًا أن توفر منظمة ICANN الشفافية بشأن أداء اتفاقيات مستوى الخدمة تلك، كأن توفر شيئًا ما مثل صفحة الحالة حيث يمكن للمستخدم أن يأخذ لمحة سريعة عن حالة النظام.

شعرنا أنه من المهم أن تقوم ICANN بمراجعة التأثير المحتمل الذي سيترتب على تحمل مسؤولية تشغيل نظام كهذا، خاصة بالنظر إلى دورها كطرف تنسيق. إذ مراجعة البندين 3 و 4 معًا في هذه القائمة.

من الواضح أن هناك مخاطر قانونية، ولكن هناك أيضًا مخاطر تشغيلية كبيرة محتملة. مرة أخرى، اعتمادًا على المكان الذي يكمن فيه قرار السياسة حول الطيف الذي سيتم به نشر النظام، هناك عدد من المخاطر الأخرى التي يجب مراعاتها. من الواضح أننا حددنا مخاطر أمن المعلومات أيضًا.

وكان من المهم بالنسبة لنا الإشارة إلى ما يجب أن تكون عليه منظمة ICANN وكذلك مجتمع ICANN وإلى الحاجة إلى إجراء تقييمات معينة لمحاولة التعامل مع هذه المخاطر.

شعرنا أنه من الضروري الإشارة إلى مسألة الحد من مسؤولية الأطراف المتعاقدة. نحن مجموعة من المهتمين بأمر معين ولسنا محامين، لذلك لا يمكننا الإجابة على سؤال حول ما إذا كان النظام الذي نقترحه يقلل بالفعل من هذه المسؤولية. لذلك نشعر أنه من الضروري تشجيع الأطراف المتعاقدة على عرض وجهات نظرهم الخاصة، ونحن متأكدون من أنهم سيفعلون ذلك.

كما ذكرنا بشكل موجز عن الشفافية. نشعر بالتأكد أنه سيكون جزءًا رئيسيًا في ضمان الثقة في النظام بأن ICANN إذا اختارت المنظمة تشغيل نظام كهذا. إذ يجب أن يكون عالي الشفافية حول طريقة تشغيله وكيفية استخدامه. من الواضح أننا لا نفرض وجوب نشر الطلبات المحددة أو الكشف عنها، لكن المعلومات الإحصائية حول كيفية استخدام النظام - على ما أعتقد - ستكون نقطة اتصال رئيسية في ضمان وجود ثقة في سلامة النظام، لذلك نقترح أن يتم إصدار تقرير الشفافية على أساس منتظم لصالح المجتمع.

وأخيراً، ندرك أيضاً أنه ستكون هناك نتائج من أي نوع من عملية التفويض حيث قد لا يوافق مقدم الطلب على هذه النتيجة، وبالتالي ينبغي وضع آلية لمعالجة الشكاوى بحيث يمكن تقديم شكاوى حول العمليات أو حول مشكلات النظام تم تلقيها وتصعيدها وفقاً للمعالجة من خلال عملية معالجة الشكاوى. ومن المحتمل أن يشمل ذلك أيضاً طلبات الحذف بموجب المادة السابعة من GDPR والتشريعات المماثلة الأخرى التي قد تأتي موضوعات البيانات إما بشكل دقيق أو غير دقيق إلى ICANN، بالإضافة إلى طلب حذف البيانات عنها. رام.

رام موهان:

شكراً لك غافين. يُرجى الانتقال إلى الشريحة التالية، إلا إذا انتقلت إلى الخدمة الذاتية. ممتاز. شكراً. وبهذا نختم بالفعل تعليقاتنا المعدة لدورة اليوم. نحن الآن على المسار الصحيح. لدينا مدخلات من المجتمع نتطلع إلى جمعها منكم من الآن حتى الأربعاء من هذا الأسبوع، وفي الواقع، حتى بعد يوم الأربعاء لكننا نرغب حقاً في الحصول على مدخلاتكم. هدفنا هو التفكير في ذلك وإدماج ذلك في النموذج التقني. نخطط لإجراء عدة مكالمات أخرى بالإضافة إلى اجتماع مباشر في منتصف أبريل لإنهاء عملنا، وتوقع نشر النموذج التقني النهائي في 23 أبريل. وبعد الانتهاء من ذلك، سيتم حل هذه المجموعة وستكتمل مهمتنا.

لذلك، فقد حان الوقت للانتقال إلى أسئلتكم. أرى أن هناك سيد يود طرح سؤال. إذا كان هناك أسئلة أخرى، يرجى طرحها بالترتيب. هناك ميكروفونات على كلا الجانبين، وسأبدل قساري جهدي للتجاوب بشكل معتدل. سيدي.

روبنز كول:

أتساءل ما إذا كانت المجموعة قد نظرت في السيناريو حيث ستقوم ICANN بإصدار رمز مميز فقط باستخدام OAuth وOpenID، ومن ثم يسأل العميل الطرف المتعاقد مباشرة؟ لأن هذا من شأنه تجنب البيانات [المتدفقة] عبر أنظمة ICANN. من شأن ذلك

تجنب معظم مشكلات اتفاقية مستوى الخدمة. وعلى الرغم من أنه ليس خادم بروتوكسي للتخزين، إلا أن الخادم الذي لا يزال عرضة للخطر يؤدي إلى تسرب البيانات. لذلك كان هناك احتمال عدم وضع تدفق البيانات مركزياً، ولكن لم يتم اختيار ذلك. هل هناك سبب لإجراء لذلك؟

نعم، لقد ناقشنا ذلك. السبب في أننا لم نسير في هذا المسار هو أنه يتعين علينا الدخول في آليات لتوزيع السياسة على جميع الأطراف المتعاقدة، وأننا وضعنا عبئاً أكبر بكثير على الأطراف المتعاقدة لمتابعة هذه السياسة وتحديثها باستمرار. شعرنا أنه سيكون من الأسهل إذا كانت منظمة ICANN هي المكان الذي يتم فيه جميع عمليات تصفية السياسة. لذلك هذا هو سبب توجهنا إلى هذا النموذج، إذ أنه نموذج مبسط من الوصول [غير مسموع] الانتقال مباشرة إلى الأطراف المتعاقدة.

أندي نيوتن:

فيما يتعلق باتفاقيات مستوى الخدمة، لا أعتقد - أنا لا أعرف ما إذا كان أي شخص آخر يقوم بما هو مدرج على اللائحة - إنه يغير بالفعل أي من اتفاقيات مستوى الخدمة.

حتى مع وجود محرك سياسة مركزي في ICANN، قد لا يكون تدفق البيانات مركزياً. لذلك ليس من الضروري لقرار واحد للتأثير على الآخر.

روبنز كول:

أفهم ما تقوله، ولكن عندما يتعلق الأمر باتفاقيات مستوى الخدمة، فما يزال هناك اتفاق مستوى الخدمة على ICANN وعلى أي خدمات تديرها ICANN على أي حال. لذلك أعتقد أن المشكلات المتعلقة باتفاقيات مستوى الخدمة لا تتغير مع أي نوع من الأنظمة.

أندي نيوتن:

كيفين براون:

وأنا أعتقد كذلك أن وجود ICANN كنقطة وصول واحدة يعالج أيضاً بعض المخاوف التي تلقيناها أو سمعنا عنها من تطبيق القانون بعدم الرغبة في الحصول على الكثير من المعلومات حول طلباتهم الخاصة التي يتم إرسالها إلى الأطراف المتعاقدة . ربما يستطيع بنديكت التحدث أكثر قليلاً عن هذه النقطة بالذات، أو ربما ستيف. لكنني أعتقد أنه عندما كنا نمر بهذه المناقشة - كان شيئاً أساسياً ومركزياً في وجهة نظري - أن هناك ردود فعل قوية حول نفاذ القانون على الرغم من أنها متوافقة مع قضايا الشفافية. هناك مصدر قلق - حول حقيقة أن هذه هي منظمة معينة لإنفاذ القانون أو ضابط معين في وكالة إنفاذ القانون، وأنهم يقدمون طلباً وأن يكونوا معروفين لدى المسجل، فهذا مصدر قلق.

بنديكت أديس:

سأكون أكثر حذراً قليلاً وأقول الأشخاص على EPDP للمرحلة الثانية - وهذا ما نضعه في الاعتبار الآن من أجلكم - لأن هناك ممر بين الاسم المستعار للطلبات، حيث تتوقف جميع الطلبات في ICANN وتكون المنظمة مسؤولة عن التسجيل مقابل المزيد من الإفصاح وتقليل الإفصاح للأطراف المتعاقدة، وهذا هو النقاش حول السياسة الذي سيحتاج إليه إنفاذ القانون مع الأطراف المتعاقدة بشأن عدم الكشف عن هوية الطلبات أو الاسم المستعار للطلبات مقابل قدرة الأطراف المتعاقدة على معرفة من يسأل، والتي قد تتلاعب في المسؤولية. لكن هذا أعلى بكثير من درجة مدفوعاتنا، إذا كان هذا جواباً جيداً.

شكراً.

رام موهان:

هناك فائدة أخرى، وهي من ناحية الشفافية. فإن وجود خدمة مركزية يتيح لك تسجيل وإنتاج تقارير الشفافية، والتي أعتقد أننا يمكن أن نتفق عليها جميعاً بأنها شيء جيد.

بنديكت أديس:

شكراً. السيد الموجود على يساري.

رام موهان:

كلاوس ستول:

شكرًا جزيلاً. كلاوس ستول [غير مسموع] المجموعة. اقتراح وتعليق بشكل سريع جداً. تحت الاعتبارات الواردة في النقطة رقم 6 والمتعلقة بالشفافية، يجب أن تذكر البحث الأكاديمي لأن الكثير من الناس سيكونون مهتمين للغاية بهذا وهذا يتجاوز الإحصاءات. وسيكون من اللطيف ذكر ذلك. شكرًا.

رام موهان:

شكرًا جزيلاً. سوف نلاحظ ذلك وسنتأمل في مناقشاتنا.

فيتوريو بيرتولا:

مرحبًا. فيتوريو بيرتولا من [غير مسموع]. أعتقد أن سؤالي كان مشابهًا للسؤال الذي تم إعداده بالفعل. كنت أحاول أن أعرف لماذا تريد حقًا أن يكون لديك هذا النظام المركزي [في المنتصف] لا سيما ما إذا كان خيارًا تقنيًا، لذلك استخلصت بعضًا من هذا القرار الفني بأن هذا سيكون أفضل بالمعنى التقني، أو ما إذا كان خيار سياسي، لأنه بطرق تقنية إذا كان لا بد لي من بناء شيء كهذا، فأعتقد أن شيئًا لا مركزيًا سيعمل بشكل أفضل كثيرًا بطرق عديدة لإضفاء اللامركزية على [غير مسموع] ونقله حتى تقوم الأطراف المتعاقدة بالتحقق منها، ويمكننا إجراء مناقشة حول هذا الموضوع. يمكنني حتى تقديم مقترحات إن أردتم.

ولكن من ناحية أخرى عندما تم طرح السؤال، كانت الخطتان اللتان سمعتهما من أسباب السياسة، مثل أننا نريد متابعة كل شيء للشفافية، أو نريد تطبيق القانون ونتصرف كخادم بروكسي حتى لا تحصل الأطراف المتعاقدة على ما يطلبونه. إلا أن هذه قرارات متعلقة بالسياسة.

لكن في عرضك التقديمي، ذكرت أنه لا يمكنك القول ما إذا كانت هذه الأمور في الواقع أفضل من حيث السياسة أو المسؤوليات القانونية للأطراف المتعاقدة. الآن أنا ضائع بعض الشيء في فهم ما إذا كنت تحاول حل مشكلة تقنية باستخدام أفضل حل تقني أو ما إذا كان لديك بعض متطلبات السياسة التي تجعل هذا الشيء المركزي ضروريًا، وفي هذه الحالة، ما هي هذه المشاكل وهل يمكن مناقشتها؟

كيفين براون:

لذلك أنا أتفق معك، في بعض تلك الإجابات يمكنك القول أن هناك سياسة مختلطة مع ذلك. ولكن لدينا أسباب تقنية جيدة، والتي كانت تهدف إلى تقليل التعقيد التقني والتشغيلي للنظام.

يجب توزيع السياسة وإجبار الأطراف المتعاقدة على المضي قدماً في تحديث السياسة وفهم طبيعة لغة السياسة وكيفية تحليلها، ومع ذلك يمكنك القيام بتعهد فني ضخم وهو أحد الأسباب وراء قيامنا بما فعلناه في محاولة منا للحد من التعقيد والعكسة التقنية في النظام.

الشيء الآخر، ولم أذكر هذا من قبل، هو أنه - قمنا بوضع هذا في الملف - مع الطريقة التي حددناها، وعلى الأطراف المتعاقدة فقط استخدام TLS المتبادل من أجل معرفة الجهات الواجب الوثوق بها، وفي حالة وصولنا إلى عناصر التحكم باستخدام رمز مميز يقوم العميل بتسليمه مباشرة إلى الطرف المتعاقد، فإن ذلك يرفع مستوى ما يجب على الأطراف المتعاقدة التعامل معه.

شكراً. سيدي.

رام موهان:

شكراً. نعم، لقد كان لدي سؤال يتعلق بسؤال روبن، إنه يتمحور بشكل محدد حول متطلبات النظام E 4 و F 4 حيث يتحدث عن نقل السمات ومعلومات المعرف إلى الأطراف المتعاقدة. ويبدو لي أن هذه هي السياسة. أعتقد أنك تتخطى الفصل بين السياسة والتكنولوجيا هنا.

أليكس ديكون:

لكنني فضولي حول ما إذا كان قد تم اتخاذ القرار بأن النموذج النشط الثاني هو القرار الذي سنتعامل معه، والذي أعتقد أنه القرار الصحيح. ويصف هذا النموذج منظمة ICANN بأنها الجهة الوحيدة المخولة، فليس من الواضح لي أننا بحاجة إلى إرسال هذه البيانات إلى الأطراف المتعاقدة. هل يمكن أن تعطيني سياق بنظرة ثاقبة حول سبب هذه

المتطلبات - أنا لا أقول أنها جيدة أو سيئة أو لا أوافق عليها - فقط فضولي لمعرفة طريقة التفكير في سبب انتهاء هذه المتطلبات [غير مسموع].

أندي نيوتن: أجل. إنه سؤال جيد. المتطلبات هي أن النظام يجب أن يكون قادرًا على القيام بذلك والحصول على الهويات وسمات مقدم الطلب، ويجب أن يكون قادرًا على دعم نقله إلى الأطراف المتعاقدة إذا كان هذا ما تمليه السياسة.

لم تكن هذه هي السياسة حقًا. وهذا ما نحاول على شرحه هنا. يتعلق هذا بميزة في النظام وهي أنه إذا كانت السياسة توجب الفرض أو التنفيذ، فلن يتمكن النظام من دعم ذلك.

أليكس ديكون: فهمت ذلك. لذلك إذا قررت السياسة أن كل ذلك يحدث في خادم البروكسي الخاص بـ ICANN، فلن يتعين تحديد هذه السمات. سيدعم النظام ذلك لكننا لن نستخدمه.

أندي نيوتن: حسنًا، نحتاج إلى أن نكون قادرين على دعم ذلك، ولهذا السبب لدينا نماذج الممثلين الأربعة المختلفة. لسنا متأكدين من الخيار الصحيح الذي يجب اتخاذه أو ما إذا كان هناك العديد من الخيارات. لكن هذا هو السبب في أننا وضعناهم كما فعلنا.

أليكس ديكون: حسنًا. شكرًا.

رام موهان: شكرًا.

داني ماكفرسون:

مرحبًا. نيل ماكفرسون من 1&1 آيونس. كان لدي سؤال فيما يتعلق بالبيانات القديمة. أعتقد أن ستيف ذكر أن العملية برمتها لا يجب أن تحدث في الوقت الحقيقي، وستكون هناك حالات استخدام قد تكون هناك حاجة فيها للخروج والحصول على مطالبات أو الحصول على معلومات أو أي شيء، وقد يستغرق هذا وقتًا طويلاً. هل هناك طابع زمني أو أي شيء من هذا القبيل يوجب تسليم البيانات بناءً على اليوم أو البارحة أو عند تقديم المطالبة لأول مرة؟ وأيضًا فيما يتعلق بالمطالبات، يستند الكثير من الطلبات التي نتلقاها إلى هوية مالك النطاق [غير مسموع].

رام موهان:

هل لي أن أطلب منك الاقتراب أكثر قليلاً من الميكروفون؟ سمعت عن حالات الاستخدام وعن البيانات القديمة ثم سأملأ الفراغات، وأفضل ذلك.

داني ماكفرسون:

حسنًا. نعم، هذا أفضل بكثير. لذلك فيما يتعلق بالطابع الزمنية، نعم، يمكن أن تكون العملية خارج [المجموعة]، وقد تستغرق وقتًا طويلاً. ما الطابع الزمني لبيانات WHOIS أو بيانات RDAP التي يتعين عليك تقديمها بناءً على عملية لا تحدث في الوقت الفعلي؟ وأيضًا، كنت أقول إننا حصلنا على الكثير من طلبات البيانات القديمة. كيف نجح ذلك في العملية - كما يقول مقدم الطلب - مهلاً، أحتاج إلى بيانات من ستة أشهر مضت حول من كان صاحب النطاق؟

أندي نيوتن:

لذا، فأنا أعمل لدى ARIN ولدينا هذا الشيء المسمى WHOAS، وهو - "زودني ببيانات التسجيل للستة أشهر الماضية" أو أي شيء آخر. لقد ناقشنا أشياء مثل WHOIS بشكل موسع، خدمات WHOAS وما إلى ذلك، وحكمتنا عليها نوعًا ما خارج النطاق - على الأقل في الوقت الحالي - لأن ذلك يعقد أساسًا إلى درجة كبيرة عدم تأكدنا من أن ذلك ضمن اختصاصنا.

لكننا ناقشنا هذه الأشياء وقلنا - لا - فلنضع ذلك جانبًا في الوقت الحالي. هل هذا الأمر أجاب عن سؤالك؟

[شكرًا. نعمر.]

داني ماكفرسون:

السؤال التالي، رجاءً.

رام موهان:

مرحبًا ، أنا جريج مونيير من يوروبول، وأريد أن أطرح سؤالًا حول علاقته بهذا الأمر. إنه يتعلق بميزة أخرى يستخدمها المحققون الجنائيون طوال الوقت، و 80% من أبحاثهم، وهذا هو البحث العكسي. بالنسبة لأولئك الذين ليسوا على دراية بذلك، يجب فقط أن يكونوا قادرين على الإسناد الترافقي أو تحديد جميع المجالات التي تم تسجيلها تحت نوع معين من المعلومات. يمكن أن يكون عنوان أو اسم المسجل.

جريجوري مونييه:

لذلك قرأت في تقاريرك أنه من الناحية التقنية كان من الممكن تطوير ذلك، لكن لسبب ما لم أفهمه، لم يقر فريق TSG تطويره. إذن سؤال الأول هو: ما الذي يتطلبه الأمر لتضمين ذلك في نطاق دراستك؟ ثم عن سبب عدم تضمينه في الدراسة. شكرًا.

نعم، لذلك السبب الأساسي لعدم تضمينه هو أن البحث العكسي ليس جزءًا من RDAP في الوقت الحالي. هناك مسودة في IETF ستتم مناقشتها بالفعل في براغ خلال أسبوعين للتعامل مع البحث العكسي، وهذا لم يكن أبدًا جزءًا من قاعدة RDAP.

أندي نيوتن:

إلى جانب ما تقوله هذه المسودة وكيف سيتم دعمها، هناك أسئلة حول كيف يمكنك الحصول على تلك البيانات من جميع الأطراف المتعاقدة الموجودة. هل أردت قول شيء بنديكت؟ لذلك نعم، هذا هو السبب وراء عدم تغطية ذلك.

جريجوري مونييه:

إذا جاز لي ذلك، أعتقد أنه سيكون من المؤسف حقاً أن تكون السياسة في النهاية - نعم - يمكنك أن تفعل ذلك، ومن الجانب التقني [الجانب]، سوف نقول، "نعم، لم نتعامل مع ذلك لسبب ما. لذلك سيكون من الرائع لو أنه في نهاية العملية يمكننا فعل ذلك من الناحية التقنية.

رام موهان:

شكراً. سنصل إليك في غضون لحظات، يرجى البقاء بالقرب من الميكروفون. الساعة الآن 02:46 ص. في 11 مارس 2011 على الساعة 2:46 مساءً بالتوقيت المحلي، وقع زلزال بلغت قوته 9.1 درجة في المحيط الهادي بالساحل الشمالي الغربي لجزيرة هونشو اليابانية.

تسبب الزلزال المعروف باسم "زلزال شرق اليابان الكبير" في حدوث تسونامي هائل مع موجات وصلت إلى ارتفاعات تصل إلى 40 متراً وسافرت إلى مسافة تصل إلى عشرة كيلومترات داخل البلاد.

كان هذا أقوى زلزال تم تسجيله في اليابان ورابع أقوى زلزال في العالم.

توفي ما يقدر بنحو 20000 شخص، وأجبر ما يقرب من 500000 شخص على الإخلاء. لذلك في ذكرى الأرواح التي ضاعت وتأثرت بزلزال شرق اليابان الكبير، سنقضي لحظة صمت.

شكراً. أندي، هل تود الرد على المتابعة؟

أندي نيوتن:

آسف، لقد نسيت إلى أين وصلت. آسف، ما كان سؤال المتابعة؟

جريجوري مونييه:

لم يكن هذا سؤال متابعة، بل كان مجرد بيان يُبين أنه سيكون مؤسفاً إذا لم يكن ذلك ممكناً من الناحية التقنية إذا كانت السياسة تقرر إمكانية ذلك.

أندي نيوتن: نأمل بإمكانية استخدام الميزات المستقبلية الموجودة في RDAP مع هذا. نعم. قد تكون هذه مسألة سياسة. قد يكون هناك بعض الأشياء التقنية التي يجب العمل عليها، لكن نعم، سيكون ذلك أمرًا جيدًا لدعمه في المستقبل إذا قرر المجتمع حقًا أنه بحاجة إلى ذلك.

رام موهان: شكرًا.

سيفرين ووتربلي: مرحبًا. طاب مساءكم. أنا سيفرين وتربلي من بلجيكا. وأنا عضو GAC. إذا فهمت بشكل صحيح، فستكون ICANN هي المعالج لـ GDPR، وستكون خدمات التفويض هي المعالج للمعالج. فهل هناك علاقات تعاقدية متوقعة بين السجلات والخدمات لتزويدنا بتفويض أو مصادقة؟ شكرًا.

رام موهان: أعتقد أن هذا سؤال جيد للغاية، ولا أعتقد أننا مؤهلون لتقديم إجابة عن ذلك. لكن ما سنفعله - فقط للتأكد من عدم ضياع ذلك - أننا سنقوم بتسجيله وسوف نتأكد من أن هذا يتم نقله إلى الناس في منظمة ICANN، لأن الجوانب القانونية لذلك وغيرها ليست أشياء كرسنا لها وقتنا وطاقتنا.

بنديكت أديس: [هذا يأخذ مقدار معين من النقاش في EPDP]. ومجددًا، بمجرد التحدث مع قبعة EPDP الخاصة بي، كان هناك الكثير من النقاش حول الطبيعة الدقيقة للاتفاقية القانونية داخل منظمة ICANN والأطراف المتعاقدة. وأنا أعلم أن قانون ICANN قد ناقش هذه المسألة. لذلك أعتقد أن في برنامج EPDP - وخصوصًا في المرحلة الثانية والمريحة - ستكون هناك بعض المناقشات في هذه القاعة بالذات خلال 40 دقيقة.

تيم تشن:

حسنًا. شكرًا. تيم تشن من دومين تولز. في البداية، شكرًا لكم على عملكم هنا. أعتقد أنها خدمة جيدة أن تأخذ في الاعتبار الحقائق التقنية لإنجاز ذلك إلى تطوير السياسة، لذلك أشيد بك على عملك [مثل كل] المتطوعين. لذلك شكرًا لكم على ذلك.

فقط سؤالين تقنيين سريعين. إحداها كانت ملاحظة في أسفل الشريحة السابقة حول الاعتبارات التي ذكرت - أعتقد أن المصطلح كان عبارة عن استفسارات متعددة الاستخدامات. لدي فضول فيما يتعلق بمفهوم ذلك. كان السابق [رام - ربما كان قسمك] أو القسم الذي يليه مباشرة. فقد كانت قائمة طويلة من 13 بند. هذه طلبات متعددة الاستخدام. عذرا.

هل يمكنك مساعدتي في فهم ما هو أسفل هذه الشريحة؟

رام موهان:

بالتأكيد. هذا في المراحل الأولى من عملنا. ما كنا نبخته هو أن طلب البيانات يمكن أن يتخذ أشكالًا مختلفة. قد يكون أحد النماذج أن جهة واحدة مصرح لها فقط بالوصول إلى البيانات لعنصر بيانات واحد مرة واحدة، وفي حالات أخرى، قد يكون الترخيص أكثر ثباتًا ولكن بالنسبة لفئة واحدة من الطلبات أو يكون فقط للوصول إلى عدد معين من عناصر البيانات.

لذلك ، لم يكن من الواضح لنا في هذا الجزء من مداولاتنا أننا يجب أن نحصر النموذج بالتعامل مع الطلب مرة واحدة فقط لكل عنصر بيانات ومرة واحدة لكل شيء، أو بطريقة ثابتة أو بطريقة سريعة التلاشي. هذا ما تتمحور حوله أسئلة طلب الاستخدام المتعدد.

تيم تشن:

حسنًا. شكرًا. لدي سؤال آخر إذا سمحت لي. تم ذكر خدمة بوت ستريب بالأمس في الجلسات التي تم عقدها مع الأطراف المتعاقدة ثم اليوم. [أنا لست تقنيًا]، حاولت أن أنظر إلى RFC [في بضع دقائق هنا] ولكنني أعتقد أننا أوضحنا السؤال الأكبر الذي لا يمكن الوصول إليه بطريقة ما - أعتقد أن المصطلح بالأمس كان يصل إلى الأطراف المتعاقدة.

إنها لا تقدم خدمة عكسية. يبدو أن النقطة الأساسية في خدمة بوت ستريب هي معرفة المصدر الموثوق الذي يجب الانتقال إليه. ولكن بالعودة إلى التعليقات التي تم تقديمها لفترة وجيزة حول خدمة بوت ستريب - ربما كان سكوت هو الذي قال هذا - هل كان هناك [تطبيق] بحيث ستتعامل هذه الخدمة مع طلبات المعلومات خارج بيانات اسم نطاق gTLD فقط؟ وإذا كان كذلك، هل يمكن أن توسعها؟

بالتأكيد. من الناحية النظرية، هذا ممكن. أعلم أننا تحدثنا بمزاح، "لن يكون الأمر رائعاً لو أن internic.net قام بالفعل ببعض الخدمات المفيدة هذه الأيام، أليس كذلك؟ لذلك لا، في الحقيقة، كيف سيتطور هذا الأمر بمرور الوقت سيكون مسألة تنسيق السياسات وتنفيذها. لكن من الناحية النظرية، نعم، هذا ممكن تماماً.

سكوت هولينيبيك:

شكراً.

تيم تشن:

أريد الإضافة إلى ما قيل. هناك احتمالية جيدة إلى حد ما بأن هناك أشخاصاً سيكتبون عملاء RDAP لا يريدون القيام بعملية تغيير أوضاعهم. من المحتمل أن يكونوا قد فعلوا ذلك مع [كيرل] وباش أو شيء من هذا القبيل، وسيقومون فقط باختيار مصدر التغيير وقد يكون منظمة ICANN. في هذه الحالة، سيكون من الرائع أن تتصرف ICANN كخادم تشغيل نموذجي باستخدام ملفات IANA.

أندي نيوتن:

شكراً. نعم، تفضل.

رام موهان:

سيده غير معروفة:

مجرد ملاحظة. أعتقد أن الطرف الوحيد الذي تم استبعاده من هذا النموذج ومن EPDP هو المستخدم النهائي. أعلم أن لديك حالة استخدام حيث يمكنك التحقق من بياناتك الخاصة، لكن بهذا النموذج أشعر أن المستخدم النهائي في خطر، ونحن دائماً نضحى. أنا مجرد مستخدم نهائي ولا أنتمي إلى أي مجموعة وهذا أمر مؤسف. أعتقد أن هذا شيء يجب أن نحارب من أجله، لكننا مستبعدون دائماً ونحصل دائماً على أسوأ صفقة. وستجد جميع الأطراف آلية للحصول على البيانات التي يريدونها مع قيود من خلال الوسائل القانونية والتراخيص، ولكننا الوحيدين الذين تم استبعادنا.

إنه أمر مؤسف. أعتقد أن هذا شيء سيتعين علينا الكفاح من أجله، وهذه ليست سوى البداية. شكرًا.

رام موهان:

شكرًا لك على ذلك. نوع من القضايا الخاصة التي ستظهر أمامنا ، لأنه في جميع مناقشاتنا - إذا عدت إلى الوراء واستمعت إلى التسجيلات ونظرت إلى النصوص وأشياء من هذا القبيل - ستجد في الواقع أننا كرسنا أهمية كبيرة ومقدار كبير من الوقت في النظر إلى ذلك من وجهة نظر المستخدم النهائي الذي يقدم طلبًا. وعلى الرغم من حالات الاستخدام - وبالاختصار - لدينا خمس حالات استخدام، ولكن كان هناك في الواقع الكثير من النقاش حول المستخدم النهائي، وفي الواقع المبدأ الذي كان يتحدث عنه أندري، فببساطة حاول عدم اللجوء إلى الخدمات المتعددة واطلب من المستخدم النهائي الذهاب إلى أماكن متعددة للحصول على المعلومات. لقد تم التركيز بشكل مباشر على التأكد من أن رحلة المستخدم وتجربة المستخدم هما شيء يتم تقديمه على كل شيء.

لذلك، على الأقل - أتحدث من وجهة نظري - يبدو أن المستخدم النهائي كان أحد الاعتبارات بالنسبة لنا. لكن بالتأكيد في العملية الشاملة، أوافق على أنه يتعين علينا جميعًا أن ننظر إلى احتياجات ومتطلبات المستخدمين النهائيين. هل هناك آخريين؟ ستيف، لقد رفعت يدك.

ستيف كروكر: أجل. أرغب في الانتقال إلى سؤالك قليلاً. فما هي المشكلة الفعلية هنا؟ من المفترض أن المسجل يمكنه الدخول إلى الحساب مع المسجل والبحث عن جميع المعلومات والتحقق منها. وسيتمكنون من الوصول المباشر.

لذا فأنا في حيرة حقيقية، فيما يتعلق بالمشكلة التي نتحدث عنها هنا وذات المغزى من حيث دعم المستخدم النهائي.

رام موهان: بنديكت ساعدني فقط. قال ربما ما نتحدث عنه هو موضوع البيانات وليس المستخدم النهائي الفعلي.

سيده غير معروفة: نعم. بالضبط.

رام موهان: وهذه حالة الاستخدام الخامسة التي تحدثنا عنها.

سيده غير معروفة: هل يمكنني إضافة أنني لم أكن أعرف بروتوكول WHOIS قبل ذلك؟ الآن بعد أن عرفت بوجود WHOIS، سأستخدمه. كنت سأرغب باستخدامه. السيدة الفرنسية من GAC التي قالت إنها كانت تحاول الدفع للمستهلكين للوصول إلى المعلومات للشركات هي أحد النقاط. هذا مهم جداً بالنسبة لنا.

وأعتقد أن الحل سيكون في الواقع بالنسبة لنا - إذا كنا مركز هذا - هو تطوير استخدام WHOIS لنا كحماية وليس لإقصائه. نعم.

بنديكت أديس:

كما تعلمون، بعد ارتباكنا المبدئي حول المصطلحات - وسأحدث ليس كعضو في المجموعة التقنية ولكن كعضو في EPDP مرة أخرى - أعتقد أنك قدمت نقطة ممتازة. وسأكون حزيناً لأن أرى مثل هذا النظام غير الرسمي بالنسبة لعدد صغير من الناس الذين خرجوا عن الأنظمة [التنظيمية].

وأعتقد أن متعة هذا النموذج تكمن في مرونته - ومرة أخرى - سنعارض على هذه الكلمة مرة أخرى إذا قرر المجتمع أن يتم استخدامها بهذه الطريقة لمستخدمي الإنترنت العاديين لاكتشاف مع من يتعاملون. هذه هي السياسة التي يجب أن نتوجه إلى المجتمع بها.

سيده غير معروفة:

نعم. حسناً. سأقاتل من أجل ذلك.

بنديكت أديس:

شكراً.

رام موهان:

شكراً. لديك آخر سؤال.

شخص غير محدد:

شكراً. سأكون سريعاً. إنه نوع من القسم ذو الصلة 4.1 من تقريرك وكان تعليق لدي في قسم رحلة المستخدم. يصف رحلة المستخدم التي لست على دراية بها، وأنا أستخدم WHOIS RDS منذ فترة طويلة، وتحديداً الفترة الثانية. لقد قرأت ذلك عدة مرات، وأعتقد أن هناك بعض التحسينات التي يمكن إدخالها على رحلة المستخدم هذه لوضعها بالفعل في سياق مستخدم بروتوكول WHOIS أو RDS ، أو أي شيء سنطلق عليه مصطلح المضي قدماً، وسنقوم فقط بتوضيح حقيقة المستخدم الذي نتحدث عنه وعن الرحلة التي يقوم بها ونضع أنفسنا في مكان الشخص الذي سينتفع من الخدمة للبحث عن بيانات RDS.

رام موهان: شكرًا. هذه آراء رائعة. أقدر ذلك. إذن نحن في نهاية هذه الجلسة. ما أود القيام به هو تمرير الميكروفون إلى مختلف أعضاء مجموعة الدراسات التقنية بسرعة إذا كان لديكم أي أشياء أخرى ترغبون بقولها قبل اختتام الجلسة. سوف أبدأ بك سكوت.

سكوت هولينيبيك: بالتأكيد. شكرًا أيها السادة. وتذكروا أن هذه مشاوره. لقد طرحنا هذا هنا. نعتقد أن هذا مفيد، لكننا بالتأكيد نبحث عن مدخلاتك. يرجى إرسال تعليقاتكم، نريد أن نتعرف على آرائكم.

رام موهان: أندي؟

أندي نيوتن: أردت فقط أن أؤكد على ما قاله سكوت. نحن بانتظار تعليقاتكم، فقط يرجى إرسالها وسنناقشها. شكرًا.

رام موهان: بينيديكت؟

بينيديكت أديس: يا له من فريق. شكرًا للجميع، وشكرًا لحضوركم للاستماع إلينا.

رام موهان: جورج؟

جورج كانو: أريد أن أقول شكرًا لك على تعليقاتك. ونحن نقدرهم حقًا.

رام موهان: جودي؟

جودي كولكر: لا يوجد لدي شيء لإضافته على ذلك [هذا جيد].

رام موهان: غافين.

كيفين براون: لدي شيء واحد أود قوله، وهو يستند إلى تعليقات سابقة حول استخدام بيانات التسجيل كحماية للمستهلك، مما يتيح حماية المستهلك. أعتقد أن أحد الأشياء المذهلة حول RDAP هو مقدار بيانات التسجيل التي يمكن الوصول إليها عندما يتم توفيرها عبر RDAP بدلاً من منفذ بروتوكول WHOIS 43. إذا كنت تصمم تطبيق ويب في JavaScript أو تصمم تطبيق للهاتف المحمول، فلن تتمكن من الوصول إلى بيانات منفذ 43 تقريبًا إلا إذا كنت تستخدم خادم بروكسي الذي يتعين عليك الوقوف عنده وتشغيله للمستخدمين بشكل دائم. يتم تشغيل RDAP على الويب ويتم توفير البيانات كجسون. أي مبرمج يعرف ما هو جسون.

أعتقد أن التنبؤ - وهذا [هو نوع من جوانب ما يفعله TSG] ولكنه يخرط في RDAP عند اعتماده. أعتقد أنه يمكن أن يكون لها القدرة على توفير قدر كبير من الفوائد للمستهلكين الذين يرغبون في الحصول على الثقة في أي معرفات يستخدمونها، لأنها ستسمح بالمعلومات الأساسية حول أسماء النطاقات والموارد الأخرى التي يوفرها RDAP بسهولة أكبر للمستخدم النهائي. أتصور أشياء مثل امتداد المتصفح حيث يمكنك النقر فوق أيقونة صغيرة في شريط العناوين، ويمكن للمتصفح كذلك تحميل هذه البيانات من السجل أو خدمة RDAP الخاصة بالسجل وعرضها في المتصفح دون الحاجة إلى المرور عبر نظام منفذ 43 ضعيف. ويمكنك استخدام - تتيح لنا مزايا إطار عمل الويب الانتفاع بأشياء مثل التخزين المؤقت والأمان لمنحك قدرًا كبيرًا من النزاهة في هذا النظام.

رام موهان:

شكرًا لك غافين. توموفومي.

توموفومي أوكوبا:

شكرًا جزيلاً على بقاءكم متيقظين حتى نهاية الجلسة. إنني أتطلع إلى -

شخص غير محدد:

ليس الجميع.

رام موهان:

ستيف.

ستيف كروكر:

كما سبق على كل شيء. شكرًا. ديانا؟ [إليزا] كاستافو؟ جون.

جون كرين:

أود أن أقول شيء واحد، أود أن أشكر هذا الفريق الرائع. كمهندسين، نكره دائمًا الحاجة إلى بناء أنظمة دون متطلبات، وهذا بالضبط ما كان على هذا الفريق القيام به. وأعتقد أنهم قاموا بعمل رائع، وهؤلاء الأشخاص - الذين هم مثلكم جميعًا - متطوعون. وهناك الكثير من الأعباء المترتبة على بناء شيء نأمل أن يكون كما أسميه "غير ملائم للسياسة". إنها ليست فترة جيدة جدًا، لكنها مرنة بدرجة كافية حتى تنجو من الضغط الذي سيلحق بنا خلال السنوات القادمة، والكثير من الأعباء في وقت قصير جدًا. لقد قدمتم عملاً رائعاً.

رام موهان:

شكرًا. وبذلك تنتهي هذه الجلسة. أقدر حضوركم جميعًا إلى هنا. شكرًا.

[نهاية النص المدون]